حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونيَّة

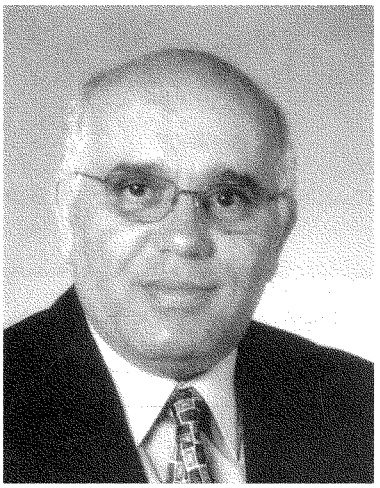

حسن الصميلي

أجراه: عبد الحقّ لبيض

بدأتْ علاقتُكم بالفرنكفونيَّة منذ ١٩٨٣ حين انتميتُم إلى مؤسَّستين فرنكفونيَّتَيْن هامَّتَيْن هما: «جمعيَّة الجامعات الدوليَّة الناطقة كليّاً أو جزئيّاً باللُّغة الفرنسيَّة»، و«وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ». كيف يُمكنكم تقويمُ هذه التجربة؟

بدأتْ علاقتي بالفرنكفونيَّة، كما أشرتَ في سؤالك، منذ سنة ١٩٨٣، عندما شاركتُ في الجمع العامّ لـ «جمعية الجامعات الناطقة كليّاً أو جزئيّاً بالفرنسيَّة» منتدَبًا من قِبل الجامعة المغربيَّة. وكنتُ لحظتَها رئيسًا لشعبة اللُّغة الفرنسيَّة وآدابها في جامعة فاس، ثمَّ انتُخبتُ في اجتماع لومي ضمن اللَّجنة العربيَّة، إلى جانب العديد من الأعضاء من مختلف الدول العربيَّة الناطقة كليّاً أو جزئيّاً بالفرنسيَّة.

ومن أهمّ مشاريع العمل التي اقترحناها في هذه اللَّجنة، بمعيّة أعضاء من أميركا اللاَّتينيَّة، مشروعَ حثّ الجمعيَّة على الاهتمام بمسألة «حوار الثقافات.» ومازلتُ أتذكَّر الصراعَ المريرَ الذي خضناه مع بعض الأعضاء الفرنسيِّين والكيبيكيِّين والبلجيكيِّين الذين كانوا يعارضون توجُّهاتنا في الموضوع ويَسْعَوْن بقوَّة إلى فرض رؤاهم. إلاَّ أنَّنا، رغم كل الصعاب والعراقيل، نَجَحْنا في فرض الاتِّجاه الذي كنَّا ندافع عنه. وممَّا ساعدنا على العمل ما رُصِدَ من ميزانيَّات كانت تُصرف على الأعمال والأنشطة والبرامج التي كنَّا نقوم بها داخل اللَّجنة العربيَّة. وهكذا اقترحنا إنشاءَ معهد متنقِّل للسانيَّات، بل عقدنا دوراتٍ علميَّة باسمه في كلّ من تونس والمغرب والقاهرة ودمشق. وقد كانت هذه الدورات مناسَبَةً علميَّةً ثمينةً استطَعْنا فيها أن نَجْمع لفيفًا من الأساتذة الباحثين والطلبة المتخصِّصين في اللِّسانيَّات العربيَّة ليتدارسوا قضايا اللُّغة والثقافة في الوطن العربيّ. كما أتاحت لنا هذه الدورات فرصةَ دعوة كبار الباحثين في اللِّسانيَّات والشأنِ اللُّغويّ من فرنسا ومن أميركا ومن العالم العربيّ. وقد تحكَّم في عملنا هذا مبدأٌ جوهريٌّ كان يقوم على أساس مسألة «حوار الثقافات،» وتعزيز مكانة اللُّغة العربيَّة أيضًا.

ما يؤكِّد هذا التوجُّهَ مبادرتُنا العمليَّةُ والعلميَّةُ التي تجسَّدتْ في تأسيسنا ـ داخل اللَّجنة العربيَّة ـ قسمَ الترجمة، ومن أولويَّاته تقريبُ مشارب الثقافات المختلفة فيما بينها. وهكذا قمنا بترجمة مؤلَّفات فرنسيَّة وإنجليزيَّة إلى اللُّغة العربيَّة، أو العكس. وكان دورُنا الأساسيُّ في ذلك كلِّه هو التعريفَ بصورة الحضارة العربيَّة والإسلاميَّة في الغرب، كي لا تظلّ هذه الصورةُ منقولةً عبر المستشرق فقط وإنَّما تكون منبثقةً من مصنَّفاتٍ وضعها عربٌ ومسلمون عن طريق الترجمة.

إلاَّ أنَّه بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ وقعتْ قطيعةٌ بين «اللَّجنة العربيَّة» و«الجمعيَّة.» وكنتُ شخصيّاً قد جمَّدتُ عضويَّتي في «اللَّجنة» إلى غاية ١٩٩٣، حين ظهرتْ محاولةٌ جديدةٌ لتفعيل عمل اللَّجنة، ودُعينا إلى اجتماع في مدينة بيروت سنة ١٩٩٣، وبدأنا نَشْتغل من جديد. إلاَّ أنَّ المستجدّ البارز هو ظهورُ تراجع في اتِّجاه «حوار الثقافات،» وظهر هناك تشدُّدٌ من بعض الفرنسيِّين والكيبيكيِّين والبلجيكيِّين في هذا الموضوع.

المؤسَّسة الثانية التي انتهيتُ إليها، كما ذكرتَ، هي «وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ،» وهي وكالة فرنكفونيَّة حكوميَّة، إذ إنَّ الأعضاء المنتمين إليها يمثِّلون حكوماتهم. وكان المغرب عضوًا ملاحِظًا في هذه الوكالة. وللإشارة، فقد كان انتمائي إلى هذه المؤسَّسة الفرنكفونيَّة بصفة شخصيَّة، بوصفي خبيرًا في الشؤون الإفريقيَّة.

«حوار الثقافات» شعار ترفعُهُ القمةُ الفرنكفونيَّةُ القادمة التي يُزمَع عقدها في خريف ٢٠٠٢. وهذا يَعْني أنَّ المؤسَّسة الفرنكفونيَّة بدأتْ تعي دورَ التعدُّديَّة الثقافيَّة في إنماء عنصر التواصل بين أعضائها. فهل هذا التحوُّل ناتج جزئيّاً عن نضالاتكم ونضالاتِ أمثالكم السابقة؟ أم أنَّه وليدُ تحوُّلاتٍ بنيويَّةٍ في مسار المؤسَّسة الفرنكفونيَّة ذاتها؟

المؤسَّسة الفرنكفونيَّة، ولسنوات عديدة، كانت مؤسَّسةً ثقافيَّةً في المقام الأوَّل. والدليل على ذلك وجودُ الجهازَيْن الثقافيَّيْن اللذَيْن

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونية

نكرناهما آنفًا. لكنّ التحوّلات الكبرى والمتسارعة التي عصفتْ بالعالم، ففكّكت الإمبراطوريّةَ السوفياتيّةَ وأطلقتْ مفهومَ العولمة في فضاء التفكير والتعامل العالميَّيْن ونصّبت الولايات المتحدةَ قائدًا أوحد للعالم، غيّرتْ أفقَ انشغالات الفرنكفونيّة ودفعتْها إلى الاهتمام بالمعطى السياسيّ. فتحوّلتْ، نتيجةً لذلك، إلى مؤسّسة سياسيّة ذاتِ أهدافٍ وغاياتٍ سياسيّة نفعيّة توظّف من أجلها كلّ الوسائل الممكنة، وفقًا للمقتضيات الوضعيّة السياسيّة العالميّة. وهكذا، ابتداءً من قمّة فرساي العام ١٩٨٦، بَرَزَ المنزعُ السياسيُّ توجُّهًا عامّاً وأساسيّاً في اهتمامات المؤسّسة الفرنكفونيّة. وبلغ هذا المنزع أوجَهُ في قمّة جزيرة موريس عام ١٩٩٣، وذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس فرانسوا ميتران أمام أكثر من سبعة وأربعين ممثّل دولةٍ ناطقةٍ كليّاً أو جزئيّاً بالفرنسيّة، وذكّر فيه بالدور الذي تلْعبه المؤسّسةُ الفرنكفونيّة في تمثيل التعدُّديّة الثقافيّة واللُّغويّة، وحدّد بوضوح أهدافَ أميركا في فرض ثقافة أحاديّة عن طريق مبادئ العولمة وقوانين «الغات.» وأنهى خطابَه الشهير هذا بطلب مساعدة الدول الفرنكفونيّة لفَرَنْسا في دعمها التعدُّديّةَ الثقافيّةَ واللُّغويّةَ وفي دعم نضالها من أجل استثناء الإنتاج الثقافيّ من قيود منظّمة التجارة العالميّة.

لا أخفيك أنّ الأمر بدا لي غريبًا ساعتَها، وكنتُ قد عبّرتُ عن ذلك في مقالة نشرتُها وعقّبتُ فيها على خطاب ميتران، متسائلاً عن مضمون هذا الطلب الذي تقدّم به والمتعلّق بالاستثناءِ الثقافيّ من معاهدة منظّمة التجارة العالميّة. وقلتُ لحظتَها: كيف يُمْكننا أن نتفاعل مع هذا الطلب أو الاقتراح الصادر عن رئيس دولةٍ لا تَحْترم التعدُّديّةَ الثّقافيّةَ واللُّغويّةَ في علاقتها بمستعمراتها السابقة؟ وكيف تطالِب فرنسا المجتمعَ الفرنكفونيَّ بحماية التعدُّديّة الثقافيّة واللُّغويّة، وهي الدولة التي تجنّد مواردَ طائلةً من أجل محاربة التعدُّديّة في الدول الفرنكفونيّة، بل وداخل فرنسا نفسها؟ وخلصتُ في نهاية المقال إلى التأكيد على هدف فرنسا المبطّن وراء هذه الحفلة، والذي تسعى من خلاله إلى خدمة أغراضها التجاريّة والاقتصاديّة عن طريق رفع شعاري التعدُّد الثقافيّ وحوار الثقافات. فالفرنكفونيّة كانت ومازالت جهازًا لحماية مستقبل فرنسا الثقافيّ والسياسيّ، وهذا ما أكّده الخبراءُ مستشرفين قوّةَ الهيمنة الأميركيّة المرتقبة آنذاك. فأميركا ظهرتْ وقتئذٍ أكبرَ مرشّح لقيادة العالم بدلاً من القوّتَيْن التقليديّتَيْن: فرنسا وإنجلترا. وكان هؤلاء الخبراء متيقّنين من أنّ هذه القوّة الجديدة ستكتسح العالم بلغتها وثقافتها، وهنا كانت المعضلةُ التي تواجه القوّةَ الفرنسيّةَ المتراجعة. لذلك نشأتْ فكرةُ «الفرنكفونيّة» للدفاع عن اللُّغة والثقافة الفرنسيّتَيْن. بل إنّ المفكّر الذي نظّر لهذا المفهوم كان يقول إنّ اللُّغة الفرنسيّة عندما تكون خارج فرنسا وبلجيكا والكيبيك تكون فقط لغةَ نخبةٍ، والنخبةُ في تبدُّل مستمرّ ولا يُمْكنها أن تَضْمن استمراريّةَ اللُّغة. وأعطى مثالاً على ذلك روسيا التي كانت في القرنَيْن الثامن عشر والتاسع عشر تتكلّم الفرنسيّة؛ حتى إنّ اللُّغة الفرنسيّة كانت هي لغةَ البلاد ولغةَ النخبةِ المسيطرة سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً. لكنْ ما إنْ جاءت الثورةُ البولشفيّة سنة ١٩١٧ حتى تمّ القضاءُ على اللُّغة الفرنسيّة في الاتّحاد السوفياتيّ. وهكذا، فإذا استمرّت اللُّغةُ الفرنسيّةُ لغةَ نخبةٍ، كما في العديد من البلدان الفرنكفونيّة ومنها المغرب، فإنّ مصيرها سيَؤول إلى الزوال.

إنّ شعاري «التعدُّد الثقافيّ واللُّغويّ» و«حوار الثقافات» شعاران بدون دلالة في سياق السياسة الثقافيّة التي تَنْتهجها فرنسا بصفتها القطبَيْن الآخرَيْن في المنظّمة الفرنكفونيّة: الكيبيك وبلجيكا. إنّ الفرنكفونيّة هي أصلاً وسيلةٌ مؤسّساتيّةٌ لمحاولة التوسُّع من أجل التغلغل الفرنسيّ في أوساط المجتمع المدنيّ لكافة الدول الفرنكفونيّة، وذلك من خلال خلق جمعيّات وهيئات متعدّدة الاهتمامات والاختصاصات مثل «جمعيّة الصحفيّين الفرنكفونيّين» و«جمعيّة الجامعات الدوليّة الناطقة جزئيّاً أو كليّاً بالفرنسيّة،» و«جمعيّة عمداء المدن الفرنكفونيّة.» بل سعت المؤسّسة الفرنكفونيّة

كيف تطالب فرنسا المجتمع الفرنكفونيّ بحماية التعدُّديَّة الثقافيَّة واللُّغويَّة، وهي التي تحارب التعدُّديَّة في الدول الفرنكفونيَّة بل وداخل فرنسا نفسها؟

إلى إحداث دورة رياضيّة فرنكفونيّة. ومع ذلك ظَهَرَ لاقطاب الفرنكفونيّة، وعلى رأسهم فرنسا، في قمّة ١٩٩٣ أنّ هذه المحاولات غيرُ كافية. فتمّ الاتفاقُ على تحويل المؤسّسة الفرنكفونيّة إلى مؤسّسةٍ سياسيّة، فجيء بأمين عامّ له وجهٌ سياسيٌّ بارز دوليّاً وهو بطرس غالي ليترسّخ بذلك التوجُّهُ السياسيُّ للمنظّمة الفرنكفونيّة والمتمثّل في توسيع رقعة الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة لفرنسا عن طريق الهيمنة اللُّغويّة والثقافيّة.

فأين تَظْهر لك علاماتُ «حوار الثقافات» الذي مِنْ أُسُسِهِ نبذُ الهيمنةُ وفَسْحُ المجال لتفاعل الثقافات فيما بينها، بعيدًا عن لغة الاحتواء والهيمنة والتوجيه المؤدلج؟ بل ما بالُنا نذهب بعيدًا في افتراض الأسئلة والمقاربات، ونحن عندما كنّا داخل مؤسّسات الفرنكفونيّة ندافع عن حوار الثقافات وعن اللُّغة العربيّة وثقافتها بالتحديد كنّا نواجَهُ بمقاومة شديدة بلغتْ في كثير من الأحيان حدّ القول الصريح من لدن مسؤولين فرنسيِّين وبلجيكيِّين وكيبيكيِّين: أنتم يا عرب لستم مَعْنيِّينَ في المؤسّسات الفرنكفونيّة بالدفاع عن اللُّغة العربيّة وثقافتها. لكم السعودية ودولُ الخليج تَدْعم لغتكم وثقافتكم. أنتم هنا مدعوُّون للانفتاح على اللُّغة الفرنسيّة والإفادة منها. وكنا نردّ عليهم قائلين: ليس لدينا مانعٌ من الانفتاح بواسطة اللُّغة الفرنسيّة إذا كانت تَخْدم مصالحَنا الوطنيّة والقوميّة، أمّا إذا كانت الغاية أن نكونَ هنا لخدمة أهداف فرنسا وغاياتها فنحن لسنا مستعدِّين لذلك.

ويبدو لي من خلال تجربتي الخاصّة أنّ المسار الذي اتّبعتْه المؤسّسةُ الفرنكفونيّةُ نو منزع رجعيّ يدركه المفكّرون والمثقفون الفرنسيُّون قبلنا. فقد حضرتُ لقاءً في باريس داخل مدرّج في جامعة السوربون تمحور حول قضية الفرنكفونيّة، وجاء متدخّلٌ من كيبيك يدافع عن الفرنسيّة كقوّة للمقاومة وكسبيل للتخلُّص من جبروت الثقافة الأنكلوفونيّة الأميركيّة. فرددتُ عليه قائلاً: إنّ موقفكم من الثقافة الأميركيّة هو موقفنا نحن في المغرب العربيّ من الثقافة الفرنكفونيّة. فنحن نَشْعر أنّ ثمّة هيمنةً للّغة الفرنسيّة تُقْصي من خلالها دورَ اللُّغات الوطنيّة، العربيّة والأمازيغيّة. وهي بذلك في نظرنا نزعةٌ استعماريّةٌ إمبرياليّةٌ! فكان ردُّ فعل الحضور إيجابيّاً جدّاً. ما معنى ذلك؟ معناه أنّ المثقفين والمفكّرين الفرنسيِّين يدركون أكثر منّا أنّ الفرنكفونيّة ذاتُ منزع استعماريّ إمبرياليّ.

يَنْبغي علينا في العالم العربيّ أن نتعامل بحذر شديد مع دعاوى الفرنكفونيّة، وأن نرى إلى مصالحنا، وأن نَعْتبر مصلحتَنا الجوهريّةَ كامنةً في تعزيز دور اللُّغة العربيّة بيننا كدول وكشعوب عربيّة، خصوصًا أنّنا لا نصادِفُ أيّة مشاكل لغوية حين نَبْتغي التواصل فيما بيننا. إنّ لنا، نحن العربَ، قوّةً لغويّةً قد لا تتحقّق لسوانا بسهولة. فالاتّحاد الأوروبيّ مثلاً، ورغم ما حقّقه من تقدُّم ومن وحدة، مايزال مواجَهًا بمعضلة اللُّغة. فكل دولة متشبّثة بلغتها لا تحيد عنها، الأمر الذي يؤدّي إلى صرف ميزانيّة ضخمة في إعداد أوراق العمل والاتفاقيّات والتوصيات، لأنّ كلّ ما يقوم به الاتّحادُ الأوروبيُّ لا بدّ أن يترجَمَ إلى خمس عشرة لغة!

إنّ مستقبلنا قائم في مدى قدرتنا على خلق تكتُّلات إقليميّة وجهويّة وقوميّة تُبْرز قيمةَ اللُّغة العربيّة ودورَ الثقافة العربيّة في ترسيخ شعار «حوار الثقافات» وفي تعزيز دور التعدُّد اللُّغويّ والثقافيّ في بناء نظام عالميّ متوازن وديموقراطيّ.

يبقى ما قلتموه عن المؤسّسة الفرنكفونيّة خطابًا عامّاً دارجًا في الأوساط السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. غير أنّه قد يكون أكثر دقّةً وموضوعيّة إذا قدّمتم للقارئ أسبابَ مناهضتكم للفرنكفونيّة اليوم بعد أن كنتم واحدًا من أعضائها الفاعلين؟

أسبابُ مناهضتي اليوم للفرنكفونيّة متّصلة بتطوُّر المؤسّسة ذاتها. فقد دخلتُ إلى هذه المؤسّسة من بوّابة الجامعة، مؤمنًا في البدء أنّها مؤسّسة للتعاون الثقافيّ والفكريّ بين الجامعات المنتمية إلى الفرنكفونيّة. كان هدفُنا انفتاح الجامعة المغربيّة على محيطها

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونية

الدوليّ، واستفادتها التقنيّة من هذا الانفتاح. والجامعة المغربيّة كانت حاضرة في «جمعيّة الجامعات الدوليّة الناطقة كليّاً او جزئيّاً بالفرنسيّة» منذ الستينيّات. وابتداءً من ١٩٨٢ بدأ تبلورُ وعينا في اللّجنة العربيّة التابعة لهذه الجمعيّة في اتّجاه ترسيخ مبدأيْ «حوار الثقافات،» و«التعدُّد الثقافيّ واللّغويّ» والعمل على صياغة هذَيْن المبدأيْن من خلال إجراءات عمليّة. ومن أجل هذه الغاية كان حضور المغرب في اللّجنة العربيّة حضورًا طبيعيّاً، ومايزال حاضرًا إلى الآن داخل هيئاتها.

غير أنّ حضوري في هذه الجمعيّة مكّنني من معرفة المؤسّسة الفرنكفونيّة عن قرب. كما فحصتُ خطابات المحرّكين الأساسيّين لهذه المؤسّسة من خلال أصولها ومنابعها. وتوضّح لي أنّ العاملين الحقيقيّين في المؤسسة الفرنكفونيّة هم فقط المنتمون إلى الدول الناطقة كليّاً بالفرنسيّة، عنيتُ: فرنسا وبلجيكا والكيبيك. ففرنسا تَعْتقد، ولأسباب تاريخيّة وحضاريّة، أنّ حضورها الاقتصاديّ والسياسيّ رهنٌ بالحضور الثقافيّ واللّغويّ. أمّا الكيبيك فإنّ له مشاكلَ كثيرةً مع الأخ الأنجلوفونيّ الأكبر، إذ إنّها تَبْقى هي المنطقة الأفقر في دولة كندا، وتمثّل اللّغةُ الفرنسيّةُ هذا الاتّجاهَ الفقيرَ والمهمّش فيها. فالناطق باللّغة الفرنسيّة هو الفقير؛ وفي المقابل فإنّ الناطق باللّغة الإنجليزيّة هو الأكثر غنى ورقيّاً وتقدُّمًا، وله علاقات طبيعيّة بأميركا. وهكذا فإنّ وضعيّة الناطق بالفرنسيّة في الكيبيك هي وضعيّة المقاوِم الذي يناضل من أجل فرض شخصيّته وفرض ثقافته وترسيخ جذوره الفرنسيّة. وأمّا بلجيكا فتعيش وضعًا لغويّاً صعبًا يُمْكن أن يَعْصف بها كدولة، وانخراطُ الفرنكفونيّين داخل بلجيكا في المؤسّسة الفرنكفونيّة هو تعزيزٌ عالميٌّ للوجود وللهويّة.

هذه الأقطاب الثلاثة هي المحرّك الأساسيّ للفرنكفونيّة، وينتظمون داخلها تبعًا لمصالحهم. وقد عشنا ولاحظنا قوّة الصراع بين فرنسا والكيبيك، يُحرّكه تضاربُ مصالح القطبَيْن في العديد من اللّحظات، وإنْ كانت حدّةُ هذا الصراع قد تراجعتْ في السنوات الأخيرة حين فهمت الكيبيك أنّها قد تستفيد اقتصاديّاً من وجود اللّغة الفرنسيّة في بعض البلدان؛ وهذا ما يؤكّده توافدُ شركات كنديّة على مناطق النفوذ الفرنسيّ مثل شركة بيل ـ كندا في المغرب التي استفادت من تغلغل الثقافة الفرنسيّة في هذا البلد.

كل هذا جعلني أدرك أنّ شعار «حوار الثقافات» الذي تحمله المؤسّسةُ الفرنكفونيّة قد تراجع حاليّاً وصار مجرّد خدعة لأنّ الهدف الأساس وراء هذا الشعار هو تكريس حضور الفرنسيّة وتوسيعُ الهيمنة الفرنسيّة من أجل أغراض اقتصاديّة وسياسيّة.

ما هي وضعيّة الفرنكفونيّة داخل المغرب؟

أعتقد أنّ السياسة أو اللاسياسة المتّبعة في المغرب جعلت اللّغةَ الفرنسيّةَ تَنْمو بطريقة فوضويّة ورجعيّة ولاديموقراطيّة. وما نلاحظه أنّ هناك مفارقة كبيرة جدّاً. فإذا قمنا بإحصاء دقيق ومضبوط للناطقين باللّغة الفرنسيّة في المغرب لن نجد سوى ٨ ٪، وداخل هذه النسبة نَعْثر على تفاوت كبير في طريقة استعمال اللّغة: إذ يُدْرَجُ داخل هذه النسبة ذلك الشخصُ الذي لا يَعْرف من اللّغة الفرنسيّة إلاّ كلماتٍ معدودةً من قبيل Bonjour وBonsoir وMerci، وذلك المثقفُ الذي لا يَعْرف لغةً سوى الفرنسيّة أداةً للتواصل. وبين النموذجَيْن تَحْضر سلسلةٌ من الاستعمالات المتفاوتة للفرنسيّة.

السؤال الذي يُطْرح بهذا الصدد هو: كيف نَقْبل هذا الغزوَ الفاحش للّغة الفرنسيّة في الإدارة والتعليم ووسائل الإعلام واللّوحات الإشهاريّة، لمجرّد وجود نسبة ٨ ٪ من المغاربة الناطقين باللّغة الفرنسيّة؟ إنّ وضعيّة كهذه تَفْرض علينا إعادةَ التفكير في محصّلة السياسة الوطنيّة بخصوص الوضعيّات اللّغويّة في المغرب، وفي مقاييس التفاضل بين اللّغات.

إلى جانب المعضلة اللّغويّة التي نعيشها في المغرب جرّاء هيمنة اللّغة الفرنسيّة نواجَهُ بمشكلة ثقافيّة مستعصية تتمثّل في فهمنا لمفهوم

المطلوب منا (كمغاربة) الانسحاب من الفرنكفونيّة، أو على الأقلّ اتّخاذ موقف موضوعيّ منها مثلما فعلت تونس

«الحداثة» وفي إصرارنا على ربطه بالسياق الفرنسيّ دون غيره من السياقات المتعدّدة له. ومن الضروريّ أن يكون لهذا الوعي بمسألة الحداثة وبتحديد هويّتها تأثيرٌ في مستويات التنمية المجتمعيّة والسياسيّة والثقافيّة داخل المجتمع، كما داخل مواقع القرار فيه. والأدهى من ذلك أنّ هذا التوجّه ليس اختيارًا ذاتيّاً وإنّما هو مفروض علينا من الخارج. فالفرنكفونيّة كمؤسّسة سياسيّة تَفْرض علينا هذا الوضعَ وتَضْغط علينا في اتّجاه التقوقع داخله. لنتأمّلْ ما وَقَعَ في الجزائر عندما أعلنتْ رغبتَها في تعميم سياسة التعريب؛ ألم تنظّم مظاهراتٌ في باريس ضدّ هذه السياسة؟ ألم تحاربْ وسائلُ الإعلام الفرنسيّة والمؤسّساتُ والدوائرُ الرسميّة الفرنسيّة هذه الإرادةَ بكلّ الوسائل غير الديموقراطيّة؟ فأين هي إرادةُ الشعوب في تقرير مصيرها الثقافيّ واللّغويّ والسياسيّ التي تَكْفلها القوانينُ والأعرافُ الدوليّة والمؤسّساتُ الحقوقيّة الدوليّة؟ أليس هذا دليلاً على أنّ المؤسّسة الفرنكفونيّة هي مؤسّسة سياسيّة استعماريّة إمبرياليّة؟

لقد كان الوضع اللّغويّ والثقافيّ الذي أعيشه في بلدي، والذي ألاحظه في بعض دول المغرب العربيّ الأخرى، سببًا مباشرًا في مناهضتي لفكرة الفرنكفونيّة وفي محاربة مؤسّساتها.

أيَعْني ذلك أنّ الموقف من الفرنكفونيّة هو موقف سياسيّ إيديولوجيّ من اللّغة الفرنسيّة والثقافة الفرنسيّة؟

بالقطع لا. إنّ تكويني المعرفيّ مُشكّلٌ بالأساس من الثقافة الفرنسيّة. وأنا أمارس حاليّاً التعليمَ الجامعيّ باللّغة الفرنسيّة. ولا أُنْكر إعجابي باللّغة والثقافة الفرنسيّتَيْن، مثلَ إعجابي باللّغة والثقافة العربيّتَيْن وباللّغة والثقافة الإنجليزيّتَيْن. وأحفظ إعجابًا بالعديد من الكتّاب الكبار الفرنسيّين الذين استفدتُ منهم كثيرًا في حياتي المعرفيّة، مثل بلزاك وموبسان وسارتر وغيرهم.

يجب ألاّ نَخْلط هنا بين الانفتاح على ثقافة معيّنة والانغلاق القسريّ داخل لغة محدّدة جرّاء هيمنة أو نزعة استعماريّة إمبرياليّة.

والواقع حاليّاً أنّ اللّغة الفرنسيّة لم تعدْ تلبّي متطلباتنا لا من حيث الانفتاح الحقيقيّ ـ إذ نحن منغلقون داخل الثقافة الفرنكفونيّة ـ ولا من حيث التنمية الشاملة التي نحن بحاجة إليها في هذه الظروف التاريخيّة. فالمثقف أو رجل الأعمال المغربيّ عندما يتجاوز جبلَ طارق يجد نفسَه أمام صعوبة التواصل مع الآخرين بسبب انغلاقه داخل الثقافة الفرنكفونيّة وجهله للّغة الإنجليزيّة. وأمام تراجع الثقافة الفرنسيّة وتدهور الاقتصاد الفرنسيّ، نجد أنفسنا أمام ثقافة مغربيّة تواجه معضلات عديدةً وأمام اقتصاد متخلّف.

وأخطر من كل هذا ما يَشْهده المجتمعُ من تغلغل للّغة الفرنسيّة. فأطفالُنا، وبخاصّةٍ أطفالُ النخبة الصغيرة التي تتكلّم في حياتها اليوميّة اللّغةَ الفرنسيّة، يتطلّعون الفرنسيّة باعتبارها لغةَ الأم في التعليم ما قبل الأوّليّ، ويتكلّمون في البيت اللّغةَ الفرنسيّةَ وحدَها. وهذا مسلسل خطير جدّاً يهدّد مستقبلَ اللّغات الوطنيّة. والمغرب، كدولة، يجب أن يَحْترم نفسَه ويعطي الأولويّة للغته الرسميّة داخل مؤسّساته السياسيّة والفكريّة والاجتماعيّة، وأن يختار الانفتاحَ على اللّغات بما يحقّق مصالحَه الوطنيّة الاستراتيجيّة. فالدولة لا يُمْكنها أن تكون متعدّدة اللّغات، بل هي دومًا أحاديّة اللّغة. وحين تختار، أو يُفرض عليها، أن تكون مزدوجة اللّغة فإنّ ذلك يضرُّ بكيانها السياسيّ ويُلْزمها تبعاتٍ خطيرةً أهونُها التكلفةُ الماليّة، بحيث تكون جميعُ خطاباتها وقراراتها وأعمالها ومشاريعها بلغتَيْن. وهذا ما هو واقع في مغرب اليوم ونخاف أن يستمرّ في المستقبل.

المطلوب منّا راهنًا الانسحابُ من الفرنكفونيّة، أو على الأقلّ اتّخاذُ موقفٍ موضوعيّ منها، وذلك من خلال إعادة النظر في الوضع الثقافيّ واللّغويّ داخل البلاد، وأن نَحْتذي في ذلك حذو تونس التي استطاعت بجرأة وشجاعة أن تُعْلن موقفَها الموضوعيّ من الفرنكفونيّة وأن تَرْفض أيّ ضغط خارجيّ. ونحن في المغرب لدينا القدرةُ على سنّ مثل هذه السياسة إذا نضجت المسيرةُ الديموقراطيّةُ وتطوّرَ الانفتاحُ السياسيُّ داخل البلاد.

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونيّة

أمام غياب أيّ تكتُّل عربيّ شامل وقويّ، وفشَل كلّ محاولات بناء اتّحاد مغاربيّ عربيّ منسجم ومتلاحم، وإزاء استفحال خطر العولمة وتنامي التجمُّعات الدوليّة القويّة، يبقى التكتُّل الفرنكفونيُّ بديلاً من لون أحلاهما مُرٌّ، إذ قد يفيد بعضَ دول المغرب العربيّ في إيجاد بعض التوازن في علاقاتها الدوليّة.

مرّةً أخرى أقول إنّ هذه مغالطة كبرى، لأنّ المؤسّسة الفرنكفونيّة لا وزن لها على المستوى العالميّ. ذلك أنّ الوزن العالميّ الأكبر هو راهنًا للولايات المتحدة الأميركيّة، شئنا أم أبينا؛ بل إنّ وزنها هو أكبر من وزن الأمم المتحدة نفسها. ويُمكننا أن نمثّل في هذا الصدد بالعديد من الأمثلة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة الراهنة.

إنّ الرهان على التكتُّل الفرنكفونيّ هو رهان خاسر في نظري. فوجودنا داخل المؤسّسة الفرنكفونيّة لن يفيدنا شيئًا، إنْ لم يكن قد أثّر فينا سلبيّاً. فالمؤسّسة الفرنكفونيّة لا تحتلّ موقعًا متقدّمًا في السياسة العالميّة يَسْمح لها بالمشاركة في تنظيم العالم وفرض منظورها، وإلاّ فلماذا لا نَسْمع شيئًا عن تحرّكات المؤسّسة الفرنكفونيّة في الحرب الدائرة اليوم على أرض أفغانستان؟ بل مَنْ يَعْرف موقفَ السيّد بطرس غالي الأمين العام للمنظّمة العالميّة للفرنكفونيّة من التحوُّلات المتسارعة في العالم ومن بؤرة الصراع المتوتّرة سواء في أفغانستان أو في الشرق الأوسط؟

هذا الوضع نفسه تعيشه منظّمةُ الكومنولث.

الكومنولث مؤسّسة تَعْرف حدودَها وتهتمّ بالاقتصاد أكثر من أيّ شيء آخر. أمّا الفرنكفونيّة فإنّ لها طموحًا سياسيّاً كبيرًا، مع أنّ هذا الطموح لا يناسب وضعَها العالميّ. وأقدّم هنا مثالاً على محدوديّة تأثير الفرنكفونيّة في القرارات السياسيّة العالميّة بمسألة دخول دول أوروبا الشرقيّة في الاتّحاد الأوروبيّ، وهو الدخول الذي يَخْضع لأولويّات ولتراتبيّات: فهناك دولٌ ستلج بوّابةَ الاتّحاد الأوروبيّ، وأخرى ستَنْتظر خمس سنوات. فماذا كان تأثير المؤسّسة الفرنكفونيّة من أجل مساندة بعض دول أوروبا الشرقيّة المحسوبة تاريخيّاً على الفرنكفرنيّة مثل رومانيا؟ للوقائع تؤكّد أنّ شيئًا لم تستطع الفرنكفونيّةُ، وعلى رأسها فرنسا، القيامَ به في هذا الشأن. فرومانيا تأخّرَ دخولُها إلى الاتّحاد الأوروبيّ، وهذا يعني أنّ فرنسا ومؤسّستها الفرنكفونيّة لا موقع مؤثّرًا لهما في الاتّحاد الأوروبيّ نفسه. مثل آخر هو لبنان: ماذا استطاعت فرنسا والمؤسّسة الفرنكفونيّة أن تقدّمه للبنان في حربه الطائفيّة؟ وهل كان لها دورٌ في أيّة تسوية؟ العكس هو الذي حصل: فتسعة عشر عامًا من الحرب شهد فيها لبنان تطوُّرًا لغويّاً وثقافيّاً كبيرًا خارج المؤسّسة الفرنكفونيّة.

أخيرًا، كيف ترون مستقبل الفرنكفونيّة وآفاقها في المغرب؟

إذا كان هناك تطوُّرٌ ديموقراطيٌّ في المغرب فلن يكون لفائدة الفرنكفونيّة. ذلك لأنّ هذا المسار لا بدّ أن يكون مصاحَبًا بحملة تعبويّة مهمّة لمحاربة الأميّة قَصْدَ توعية المجتمع وتسييسه وتشجيع اللُّغات الوطنيّة. وكل ذلك سيكون لصالح اللُّغة الرسميّة التي هي العربيّة. لكنّ هذا لا يَعْني أنّ للُّغة الفرنسيّة ستَنْدثر، ولا أحد يَرْغب في ذلك، وإنّما ستحتلّ مكانتَها وتأخذ حجمَها الطبيعيّ داخل المجتمع إلى جانب لغات أخرى متعدّدة تتنافس معها لتحقيق مصالحنا الوطنيّة وتنفيذ غاياتنا في التنمية الحقيقيّة والشاملة.

الدار البيضاء

حسن الصميلي

العميد السابق لكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في الدار البيضاء، وأحدُ الأسماء البارزة في الساحة الثقافيّة المغربيّة. يَشْتغل بالبحث اللسانيّ واللُّغويّ، وله العديدُ من الدراسات والأبحاث المنشورة في الصحف والمجلاّت المغربيّة والعربيّة والدوليّة. عضوٌ سابق في «جمعيّة الجامعات الدوليّة الناطقة جزئيّاً أو كليّاً باللُّغة الفرنسيّة»، وخبير دوليّ سابق في «وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ».